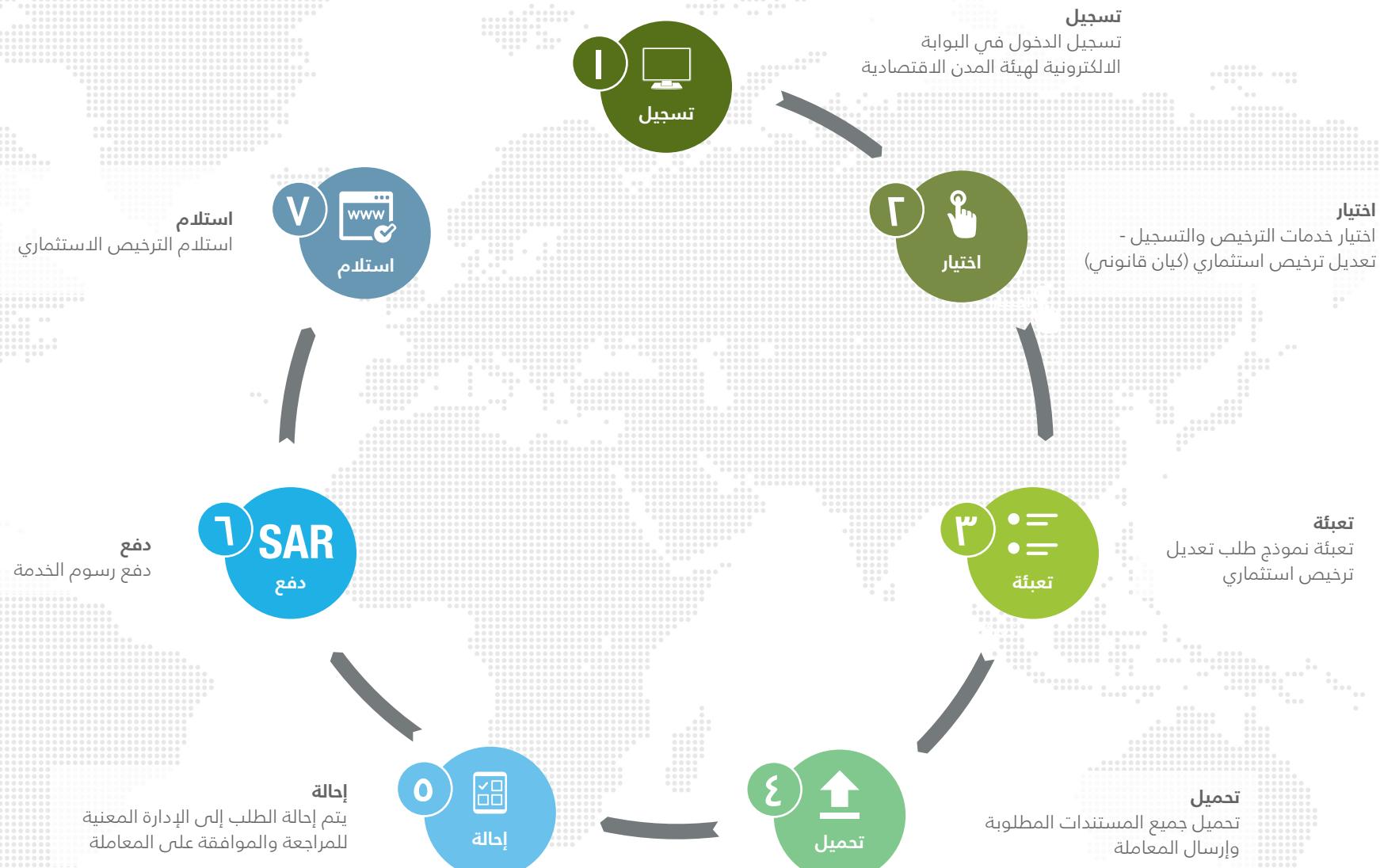


خدمات الترخيص والتسجيل - تعديل ترخيص استثماري (بيان قانوني - من مركز رئيسي إلى فرع)



خدمات الترخيص والتسجيل - تعديل ترخيص استثماري (كيان قانوني - من مركز رئيسي إلى فرع)

وصف الخدمة

خدمة تمكن المستثمرين في المدن الاقتصادية من تعديل الترخيص الاستثماري عن طريق تغيير الكيان القانوني من مركز رئيسي إلى فرع.

الفئة المستفيدة من الخدمة

- قطاع الأعمال

رسوم الخدمة

- ٢٠٠٠ ريال سعودي

متطلبات الخدمة

- قرار الرغبة في تعديل الترخيص الاستثماري متضمناً أنواع التعديل المطلوبة:
 - قرار الشركاء أو مجلس الإدارة للشركات وفروعها أو من لديه الصلاحيية بالرغبة في تعديل الكيان القانوني.
 - قرار صادر من مالك المؤسسة أو من لديه الصلاحيية بالرغبة في تعديل الكيان القانوني.
 - مسودة ملحق عقد التأسيس بعد التعديل للشركات.
 - خطة المشروع بعد التعديل مع توضيح الأسباب.
 - صورة من حجز الدسم التجاري في حال تطلب ذلك.
 - موافقة صندوق التنمية الصناعي السعودي على التعديل المطلوب في حال وجود قرض صناعي.
 - صورة من الوكالة أو التفويض في حال كان مقدم الطلب وكيل شرعي أو مفوض.

الخدمات السابقة

- إتمام خدمة إصدار ترخيص استثماري.
- إتمام خدمة تسجيل مستند الإيجار أو البيع للموقع عن طريق المطور الرئيس.

قنوات تقديم الخدمة

- البوابة الإلكترونية لهيئة المدن الاقتصادية.
- مركز الخدمات الحكومية المتكاملة في مقر الهيئة.

الوقت المستغرق للحصول على الخدمة

- خمسة أيام عمل للمعاملات المستوفية للشروط.

بعد إتمام الخدمة

- يمكن البدء في إجراءات تعديل الكيان القانوني لدى الجهات الحكومية الأخرى.

شروط التقديم على الخدمة

- الالتزام بكافة الأنظمة واللوائح المعمول بها في المدن الاقتصادية خاصة والمملكة العربية السعودية عاملاً.

- أن يتحلى المستثمر بسمعة تجارية طيبة وألا يكون قد سبقت إدانته بأي مخالفة أو جريمة.

- خلو سجل المنشأة من أي تعهدات ومخالفات قائمة سواء مالية أو قانونية أو تشغيلية.

- أن يكون عقد التأجير أو التملك للموقع المبرم مع المطور الرئيس مسجل في هيئة المدن الاقتصادية.

- الحصول على التراخيص أو الموافقات النهائية الخاصة بالأنشطة المتخصصة.

- التأكيد من استكمال التسجيلات الحكومية وسريان المستندات والشهادات الخاصة بها (السجل التجاري، شهادة التأمينات الاجتماعية، شهادة الزكاة والدخل، شهادة السعودية).

- في حال تعيين ممثل للمنشأة يجب استيفاء إحدى طرق التمثيل القانونية التالية:

- وكالة شرعية مصادق عليها من الجهات المختصة.
- تفويض مصادق عليه من الغرفة التجارية.

- تقديم جميع المستندات باللغة العربية أو ترجمتها إلى اللغة العربية من قبل مكتب ترجمة معتمد في المملكة أو من السفارة السعودية ببلاد المنشأ، مصادق عليها من الجهات المختصة.

- تصديق المستندات الصادرة من خارج المملكة العربية السعودية من قبل سفارة المملكة في بلد المنشأ أو الجهات المختصة داخل المملكة.

- إضافة توقيع أصحاب القرار في الغرفة التجارية لدواعي المصادقة على قرار ما بعد التأسيس.

- يجب أن تكون المستندات سارية المفعول وألا تقل مدة صلاحتها عن ستة أشهر وقت تقديم الطلب.